

عوامل قيام دولة الموحّدين وسقوطها بالمغرب والأندلس

د. تهماني سلامة حسن سلامة

كلية الآداب/ جامعة بنغازي/ ليبيا

tahanialmuzawighi@gmail.com

ملخص:

استطاع الموحدون تأسيس دولة قويّة موحّدة، بفضل تضافر جملة من العوامل، وحرصوا على بسط الأمن في ربوع دولتهم المترامية الأطراف، وللحفاظ على كيانها وضمان قوّتها رسموا سياسةً محدّدة المعالم، أشبه بالدستور لتسيير كافة أمور الدولة، وألزموا ولائهم وعمّالهم باتّباعها والسير عليها. وقد رافق الإدارة الموحدية في عصر قوة الدولة وازدهارها دقّة الجهاز الإداري، وحسن ضبطه، وسهر الخلفاء الأوائل وإشرافهم بأنفسهم على متابعة أمور البلاد، وكان وزراؤهم للتنفيذ والتبليغ ومن ظهرت منه بوادر الاستبداد أو التّهاون نُكِبَ بلا رحمة. وقد قُدِّرَ لهذه الإدارة أن تختل وتضطرب أحوالها عقب وفاة الخليفة محمد الناصر، فقد بدأت الدولة تخطو أولى خطواتها نحو الانحلال والانهيار؛ حيث امتنع عامل إفريقية عن مبايعة نجله الصغير المستنصر ثم بايعه بتدخل من الوزير ابن جامع، واشتدّ التنافس على السلطة، وانتشرت أسرة عبد المؤمن إلى شيع وأحزاب ضعيفة متخاصمة، وانتشر شمل القبائل الموحدية، واضطربت الأمور باختلال النظام العسكري، وانهارت قوى الدولة ومواردها تبعاً، وفيما كان الخلفاء والأمراء منشغلين بالقضاء على أدعياء العرش الذين كانوا يستنصرون أحياناً بالعرب وأحياناً بالبربر، ساءت الأحوال بالمغرب والأندلس، وكثرت الثورات وحركات الانفصال، إلى أن انتهى الأمر بظهور بني مرين على مسرح الأحداث، وسقوط مراكش في قبضتهم.

الكلمات المفتاحية: المغرب والأندلس_ ابن تومرت_ الموحدين_ موقعة العقاب_ الغزو المريني.

مقدمة:

عندما تداعت دولة المرابطين، وضعفت قبضة صنهاجة على ما سادوه من بلاد المغرب والأندلس، أتاحت الفرصة للمصامدة ليتخلصوا من سيادة صنهاجة والمرابطين عليهم، ويعودوا إلى ما ألفوه دهوراً طويلة من السيطرة على أرياف المغرب الأقصى، بفضل جهود الفقيه محمد بن تومرت الذي تزعم حركة إصلاحية مذهبية الفكر سياسية الطابع، قوّضت أركان الدولة المرابطية ومهدت لقيام الدولة الموحدية فيما بعد. وقد تمكّن الموحدون بفضل جهود الخلفاء الأربعة الأوائل من بسط سلطانهم على سائر بلاد المغرب والأندلس، وبلغت الدولة في عهدهم أوج ازدهارها، وأتسمت بالتوسّع وال عمران والرفاه المادي والنهوض الفكري. وبفضل الجيش المنظم والأسطول القوي كان لهؤلاء الخلفاء النصر الحاسم في كل صراع مع من عاصروهم من ملوك وأمراء ومنتفذين وخارجين عن السلطة.

ومع مطلع القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي دخلت الدولة الموحدية في دور الضعف والانحلال؛ فبعد أن أقامت الدولة نظاماً مركزيّة تخضع للسلطة الحاكمة مباشرة، استبدّ الوزراء وأشباه الموحدين وأرباب الوظائف بالأمور، وكثرت الثورات والفتن، واشتدّ الصّراع على السلطة بين أحفاد الخليفة عبد المؤمن بن علي، وتقلّص نفوذ الدولة في الأندلس وإفريقية والمغرب، وسرى الضعف في أرجائها حتى سقطت آخر المطاف في قبضة بني مرين.

يتناول هذا البحث عوامل قيام وسقوط دولة الموحدين بالمغرب والأندلس، فقد توافرت لهذه الدولة جملة من العوامل والأسباب مكّنتها من البقاء والتوسّع والتمكين وتوطيد العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، كما تضافرت عليها جملة من العوامل والأسباب قوّضت أركانها وأدّت إلى ضعفها وانحلالها وسقوطها.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يسلّط الضوء على فترة تاريخية مهمّة في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، شهدت قيام أكبر وأعظم دولة بالمغرب الإسلامي، وزخرت بالنشاط العسكري والدبلوماسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان لها من القوة والتمكين ما جعلها قوة ضاربة في وجه النصارى الأسبان وقمع أطماعهم في استرداد الأندلس من قبضة المسلمين. وقد كان الهدف الأساسي من دراسة هذا الموضوع والبحث فيه هو رصد أبرز العوامل والأسباب التي ساعدت على قيام دولة الموحدين وسقوطها بالمغرب والأندلس، مع بيان أثر تلك العوامل والأسباب في التمكين للدولة وفي إضعافها وانحلالها وسقوطها على حد سواء.

ومن أبرز التساؤلات التي يطرحها البحث: متى بدأت بوادر الضعف والانحلال تظهر بالدولة الموحدية؟ وفيما تمثلت؟ وما مدى توافق عوامل القيام مع عوامل السقوط؟ وهل ولدت عوامل الانحلال مع عوامل القيام؟. وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بهدف تقديم عرض عام ومجمل لواقع الحياة السياسية بالمغرب والأندلس إبان عصر الدولة الموحدية، وما شابها من عوامل قوة وتمكين، وبوادر ضعف واضمحلال.

وتسهيلاً للعرض تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مباحث وخاتمة؛ الأول: قيام دولة الموحدين بالمغرب والأندلس، الثاني: عوامل قيام دولة الموحدين بالمغرب والأندلس، الثالث: أسباب سقوط دولة الموحدين بالمغرب والأندلس.

أولاً- قيام دولة الموحدين بالمغرب والأندلس:

كان النجاح الذي لقيه المرابطون في إقامة دولتهم بفضل الفقيه عبد الله بن ياسين (ت 451هـ/1059م) محرّكاً لهم المصامدة بالمغرب الأقصى في أن يقيموا لأنفسهم دولة تضاهاي دولة المرابطين. وقد أتاحت الظروف لهم هذه القيادة في شخص الفقيه محمد بن عبد الله بن تومرت المولود في الثلث الأخير من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، بضبيعة تُسمى إيجلي أن وارغن في جنوبي السوس الأقصى ببلاد المغرب الأقصى، وهو من قبيلة هرغة إحدى بطون قبيلة مصمودة البربرية⁽¹⁾. وتختلف آراء المؤرخين حول نسبه؛ فمنهم من يجعل له نسباً عربياً ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنهم من يرى أنّ له نسباً مزيجاً بين العرب والبربر ومنهم من يورد له نسباً بربرياً صرفاً⁽²⁾. ومن المتفق عليه أنّه محمد بن عبد الله بن تومرت بربري من هرغة، ووالده من أهل السوس، وكان أبوه رئيساً لقبيلته، وأمه من قوم يُعرفون ببني يوسف من مسكاله من عمل السوس تكتي بأم الحسين⁽³⁾.

نشأ محمد بن تومرت في بيت نسل وعبادة، وشبّ قارئاً محباً للعلم، وبعد أن درس ببلده القرآن والحديث والفقه وعلوم اللسان والأدب، قرّر الرحيل إلى الأندلس والمشرق لمزيد من الدراسة والتحصيل، فعبر سنة (500هـ/1106م) إلى الأندلس، فدرس في قرطبة حيناً ثم جاز من ثغر ألمرية إلى المشرق، ومر في طريقه على المهديّة، وأخذ بها على الإمام أبي عبد الله المازري (ت: 536هـ/1141م) ثم قصد إلى الإسكندرية ودرس بها على الإمام أبي بكر الطرطوشي (ت: 520هـ/1126م) وقضى بعد ذلك فريضة الحج، ثم سافر إلى بغداد، وهناك درس الفقه والأصول

على أبي بكر الشاشي (ت: 507هـ/1114م) ودرس الحديث على أبي الحسن بن عبد الجبار (ت: 500هـ/1106م) ودرس على أبي حامد الغزالي (ت: 505هـ/1112م) وجملة من العلماء⁽⁴⁾، ولما أتمَّ بغيته من الدراسة بالمشرق، اعتزم العودة إلى المغرب بعد أن نهل من جميع المدارس الإسلاميَّة بالمشرق، وأصبح محيطاً بمعرفة الفرق الإسلاميَّة والمذاهب الفلسفيَّة والتيارات الفكريَّة التي يزخر بها العالم الإسلامي، والتي كان لها أثر كبير في مذهبه.

مذهب ابن تومرت العقدي:

تأثر ابن تومرت خلال دراسته بالمشرق بالنظريَّات المشرقيَّة في علوم الكلام والأصول والسُنَّة. فتأثر بتعاليم الأشعرية* وأخذ عنهم، واستحسن طريقتهم في الانتصار للعقائد السلفيَّة والدفاع عنها، كما تأثر بفكر المعتزلة*، وكان قد أخذ عنهم إنكارهم للصفات⁽⁵⁾، كما تأثر أيضاً بفكر الظاهريَّة* وفكر أبي محمد علي بن حزم (ت: 456هـ/1063م) على نحو خاص، وهو فكر مناهض لفكر المالكيَّة، وفقهائهم الذين جنحوا إلى التقليد، وكان ابن تومرت قد أخذ عن الظاهريَّة آراءهم في إثبات الصفات، فهم يرون أنَّ أسماء الله الحسنى لا يجوز فيها أي قياس أو اشتقاق أو اصطلاح، إلاَّ أنَّه خالفهم في اعتماده العقل للبرهنة على وجود الله، كما تأثر بتعاليم وآراء أبي حامد الغزالي وآرائه ونظريَّاته، بالإضافة إلى تأثره بمذاهب وفرق أخرى لم تعدم أنصاراً في المغرب كالشيعة والخوارج⁽⁶⁾. وبذلك يكون مذهب ابن تومرت مزيجاً من مذاهب وفرق شتى وجدت بالعالم الإسلامي، اطلع عليها وعلى أفكارها، وأخذ من كل منها ما يتمشى ومبادئه الشخصيَّة ويحقق أهدافه.

عودة ابن تومرت وابتداء أمره:

بعد أن قضى حوالي عشر سنوات في الدرس والتَّحصيل بالمشرق، قرَّر ابن تومرت العودة إلى المغرب أواخر سنة (511هـ/1117م) فأبحر من الإسكندرية إلى المغرب. وما أن رست السفينة بأول مدينة في المغرب، وهي طرابلس، حتى بدأ بالتدريس واستنكار ما يراه مذموماً. وقد تعرَّض بسبب ذلك للتهديد والمضايقة ممَّا أرغمه على مغادرة طرابلس نحو المهديَّة، التي واصل بها استنكاره بالقول والعمل، ممَّا أدَّى إلى حدوث شغب وفوضى، ومن المهديَّة انتقل إلى تونس حيث قضى مدة طويلة اشتغل خلالها بالتدريس. ومن تونس رحل إلى قسنطينة التي استقبله بها الفقهاء بنوع من الترحيب، وأقبل الطلبة على الاستماع إليه. ثم غادر قسنطينة إلى بجاية التي جرى فيها على نفس أسلوبه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى وقعت ذات يوم بسبب تشدِّده في إزالة المنكر ضجة

وشغب⁽⁷⁾. ولما خشى العاقبة، غادر بجاية إلى ناحية قريبة منها تُسمى ملالة، وهناك نزل في كنف أصحابها، ولبت بينهم حيناً يدرس العلم، وهناك لقيه كبير صحابته عبد المؤمن بن علي الكومي⁽⁸⁾. بعد الإقامة بملالة، انطلق ابن تومرت مع أصحابه نحو المغرب الأقصى، وخلال مسيره إلى هذه البلاد كان يدرّس مذهبه في كل مدينة يحل بها، ويتخيّر الرجال الذين يلمح فيهم الكفاءة ويضمّهم إليه، ويجد في تغيير المنكر، وكان في كثيرٍ من الأحيان يجد عنثاً ومعارضة ممن نهاهم عن المنكر حتى وصل مراكش⁽⁹⁾. ولما استفحل أمره أمر الأمير علي بن يوسف بن تاشفين (500-537 هـ/1107-1142م)، بإحضاره إلى القصر ليتبيّن جليّة أمره، وأحضر الفقهاء لمناظرته، ولما كان ابن تومرت يفوقهم في أساليب الجدل، انتهت المناظرة بأن ظهر عليهم وقهرهم⁽¹⁰⁾. وكان في مقدّمة أولئك الفقهاء مالك ابن وهيب الأندلسي (ت: 525 هـ/1130م) الذي أدرك خطورة ابن تومرت ونصح الأمير بالتخلّص منه؛ لكن الأمير ترك سبيله وأمر بإخراجه من مراكش⁽¹¹⁾.

غادر ابن تومرت مراكش إلى أغمات، ومنها قصد مع صحبه بلاد السوس، ومرّ خلال ذلك بكثير من القرى والقبائل البربريّة، يتوقّف في بعضها أحياناً، يبني المساجد ويدعو الناس إلى التوحيد، فانضم إليه عدد كبير من الصّحب والأتباع، حتى وصل بلده ومكث بين أهله وعشيرته، وأقام رابطة للعبادة وأخذ يدرس العلم، ويدعو إلى الخير وينشر مذهبه، من غير أن يظهر رغبة في إمارة أو ملك، فانمال عليه المصامدة من كل فج، وذلك سنة (514 هـ/1120م)⁽¹²⁾. أقام على ذلك مدّة، ثم جعل يذكر المهدي المنتظر والإمام المعصوم ويشوّق إليه، وجمع الأحاديث التي جاءت فيه من المصنّفات وعنى بشرحها لأصحابه وتلاميذه، ولما قرّر في نفوسهم فضيلة المهدي ونسبه ونعته، بثّ دعائه بين رؤساء القبائل يمهّدون لذلك الظهور ويبيشرون به⁽¹³⁾. ولما شعر ابن تومرت أنّ الميدان أضحى ممهّداً للعمل، انتقل إلى موضع حصين بالجبل يسمّى تينملل، وأقام حوله سوراً منيعاً. وفي الخامس عشر من رمضان سنة (515 هـ/1121م) قام ابن تومرت خطيباً في أصحابه وأعلن إليهم أنّه المهدي المنتظر والإمام المعصوم، ولما فرغ من خطبته بادر إليه عشرة من أصحابه وبايعوه بالإمامة، ثم بايعه الباقون من صحبه وأتباعه⁽¹⁴⁾. ولما تمّت البيعة على هذا النحو لقّب ابن تومرت أصحابه وأهل دعوته بالموحدين⁽¹⁵⁾.

أدرك ابن تومرت بعد إعلانه المهديّة والإمامة وكثرة أتباعه، أنّ السيطرة عليهم وتوجيههم نحو الهدف الذي رسمه، لا بدّ أن يكون وفق نظام اجتماعي يحصر هؤلاء الأتباع، ويسهل مراقبتهم

ويحكم ارتباطهم، لذلك قام بتنظيمهم في طبقات وجعل لكل طبقة وظيفة خاصة بها⁽¹⁶⁾؛ وبعد أن أَلَّف حكومته واطمأنَّ إلى اكتمال تنظيمها بدأ يعد العدة لمواجهة المرابطين.

لم يبدأ ابن تومرت المرابطين بالحرب أولاً، بل سبق لهم الدعوة لاتباع الحق محاولاً إقناعهم بدعوته سلمياً، وجعل يبعث لهم بذلك البعوث والرسائل متدرجاً من اللين إلى الشدَّة⁽¹⁷⁾. وعندما لم يجبه المرابطون إلى دعوته، شرع في وقائعه الحربية دونما هوادة، ابتداء من سنة (515هـ/1121م) وقد عرض البيدق هذه الوقائع بكثير من التفصيل مترجماً لها بالغزوات⁽¹⁸⁾.

لم يكن أمام أمير المرابطين علي بن يوسف سوى محاربة ابن تومرت، فبعث لقتاله والي السوس أبا بكر بن محمد اللمتوني. وما كاد اللقاء يقع بين الجيشين حتى هُزم المرابطون، واستولى الموحدون على أسلحتهم من الخيل والسلاح، وطاردوهم حتى مدينة مراكش، وذلك سنة (516هـ/1123م)⁽¹⁹⁾. واستمرَّت الاشتباكات المتوالية بين الطرفين لسنوات، وتوالت الهزائم فيها على المرابطين، وفي سنة (524هـ/1129م) اعتزم ابن تومرت غزو المرابطين في عاصمتهم مراكش، فأرسل إليهم أربعين ألفاً من أصحابه يقودهم عبد المؤمن بن علي، ودار قتال شديد بين الطرفين لدى موقع يدعى البحيرة في ظاهر المدينة، أسفر عن هزيمة الموحدين، وهلاك عدد كبير منهم⁽²⁰⁾. وبعد شهور قليلة توفي ابن تومرت، وكنتم أصحابه خبر وفاته ثلاث سنوات، ثم أعلنت وفاته سنة (527هـ/1132م) وبويع عبد المؤمن خليفة للموحدين⁽²¹⁾.

لم تمنع هزيمة البحيرة ولا وفاة ابن تومرت نفسه أن يواصل الموحدون قتالهم ضد المرابطين، وخلال السنوات العشر التالية، دارت بعض المعارك بين الجانبين، لكنها لم تكن حاسمة، وفي سنة (537هـ/1142م) توفي الأمير علي بن يوسف، فمضى عبد المؤمن شرقاً، وأخضع قبائل زناتة، ودخل وهران وتلمسان، ثم قصد فاس وفرض عليها الحصار سنة (540هـ/1145م) إلى أن سقطت في يديه واتخذ طريقه إلى مراكش، وما أن وصلها حتى أحكم حصاره حولها، وحاول المرابطون أن يكسروا الحصار، فبادروا بالهجوم لكنهم هُزموا، واقتحم الموحدون المدينة، واستقرَّت الحال بعبد المؤمن في مراكش سنة (541هـ/1146م) وجعلها عاصمته⁽²²⁾.

وفي الوقت نفسه لم يغفل عبد المؤمن أمر المغربين الأوسط والأدنى، فقاد سنة (546هـ/1151م) حملة أسفرت عن الاستيلاء على الجزائر والقلعة وبجاية⁽²³⁾. ثم قاد حملة أخرى بعد سبع سنوات، استغرقت سنتين استرد خلالها المهديّة، واستولى على إقليم إفريقية، وأقمع العرب

المهالية*، ثم استأنفهم ورحل بعضهم إلى المغرب الأقصى، واتخذ منهم جنوداً شاركوا الموحدين حروبهم في الأندلس⁽²⁴⁾.

وجّه عبد المؤمن جهوده في السنوات التالية لمد سيطرته إلى بلاد الأندلس، وقد واجهته صعوبات من قبل الأمراء المتغلبين على مدنها، فضلاً عن حملات النصارى الذين استولوا على ألمرية، على أن الموحدين استطاعوا استردادها سنة (552هـ/1157م)، وباسترداد الموحدين المرية وإخضاع باقي المدن، توحدت الأندلس تحت سلطتهم، وجعل عبد المؤمن ابنه أبا سعيد عثمان والياً عليها كلها⁽²⁵⁾. وبعد وفاته سنة (558هـ/1162م) تولى خلفاً له ابنه أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن⁽²⁶⁾، وما أن استقرّ في الحكم حتى واجهته بعض الثورات، لكنه قمعها وأقرّ النظام والأمن في ربوع دولته⁽²⁷⁾، ثم تولى مقاليد الحكم خلفاً له ابنه يعقوب بن يوسف سنة (580هـ/1184م)⁽²⁸⁾، وقد توزّعت جهوده العسكريّة في أكثر من ميدان، حيث استطاع أن يتغلّب على الثورات التي نشبت في عصره⁽²⁹⁾، وصرف معظم جهوده إلى بلاد الأندلس، حيث حاول أنصار المرابطين بما، أن يعيشوا دولتهم من جديد، وقادهم في ذلك بنو غانية* في جزيرة ميورقة، وقد عبر بعضهم البحر إلى إفريقية، ودخل علي بن اسحاق بن غانية بجاية، وعقد التحالف مع بني هلال وبعض الأغزاز القادمين من مصر، ودعا للخليفة العباسي الناصر لدين الله (575-622هـ/1179-1225م)، وسقطت في يديه معظم أنحاء إفريقية والمغرب الأوسط⁽³⁰⁾. وبينما كان الخليفة يعقوب بسبيل حرب يحيي بن غانية، وصلت إليه الأنباء بضرورة الانتقال إلى الأندلس حيث غزا ملك قشتالة الأراضي الإسلامية، فقام بحملة كبيرة أسفرت عن انتصار الموحدين في الأرك* وذلك سنة (591هـ/1194م)⁽³¹⁾.

أقام يعقوب بالأندلس ثلاث سنوات استطاع خلالها أن يثبّت النصر الذي أحرزه، ويوقف زحف النصارى ويزيد من هيبة الموحدين ومكانتهم بالمغرب، ثم عاد إلى مراکش في سنة (594هـ/1197م) ووفاه أجله في العام التالي⁽³²⁾، وتولى خلفاً له ابنه محمد بن يعقوب، الملقّب بالناصر لدين الله، وذلك سنة (595هـ/1198م) وقد حدثت في عصره تطورات سياسية وعسكرية، انتقلت بالدولة من مرحلة القوة والسيادة إلى مرحلة التمهيد للاختيار العام للدولة ثم سقوطها؛ غير أنّ نذر الضعف لم تظهر في أوائل عصر محمد الناصر، حيث حقّق في أوائل عصره عدّة انتصارات على ثورة بني غانية⁽³³⁾، وفي سبيل تأمين الجبهة الإفريقية، ولى عليها الشيخ أبا محمد

عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي وكان من أشياخ الموحدين الذي عكف على معالجة شئون إفريقية ودعم سلطان الموحدين بها، واستطاع في الوقت نفسه أن يحقق الاستقلال لأسرته⁽³⁴⁾.

لم ينس ملك قشتالة هزيمة الموحدين له في الأرك، فمضي وكون حلفاً من ملوك إسبانيا النصرانية، واستطاع أن يزيل هزيمة الأرك سنة (591هـ/1194م) بنصره الكبير في العقاب* سنة (609هـ/1212م) التي راح ضحيتها الكثير من جند الموحدين، وكاد محمد الناصر نفسه يفقد حياته، وغادر أرض المعركة بصعوبة شديدة ولحق بمراكش، وقد استبدَّ به الأسى والحزن فاحتجب داخل قصره طيلة سبعة أشهر انتهت بوفاته سنة (610هـ/1213م)⁽³⁵⁾.

تعد معركة العقاب بداية النهاية لدولة الموحدين؛ فبعد وفاة محمد الناصر جاء بعده خلفاء ضعاف، أولهم المستنصر بالله أبو يعقوب يوسف بن الناصر، الذي استمرت الثورات في عصره طيلة عشر سنوات، لبدأ الصراع حول الخلافة إثر وفاته سنة (620هـ/1223م) فتولَّى الخلافة عبد الواحد ابن يوسف لمدة أشهر انتهت بمقتله، ليتولَّى الخلافة أبو محمد عبد الله الملَّقب بالعاقل طيلة أربع سنوات انتهت بمقتله سنة (624هـ/1226م)، ثم خلفه أبو العلاء إدريس الأول بن المنصور الملَّقب بالمأمون وقد بايعه أهل الأندلس، في حين بويع أبو زكريا يحيى بن الناصر بالخلافة في مراكش وتلقَّب بالمعتصم، وقام الصراع العنيف بين المأمون والمعتصم، ثم بين المأمون وأخيه أبي موسى الذي ثار في سبتة وتلقب بالمؤيد، وتحول المغرب ساحة للقتال بين الخلفاء الموحدين، فبعد وفاة المعتضد بن المأمون سنة (646هـ/1248م)، تولَّى الخلافة المرتضي أبو حفص ابن إسحاق، ثم خرج عليه أبو العلاء إدريس الثاني المعروف بأبي دبوس الذي انتهت دولة الموحدين بمقتله على يد بني مرين سنة (668هـ/1269م)⁽³⁶⁾.

ثانياً: عوامل قيام دولة الموحدين بالمغرب والأندلس:

عوامل بناء وثبات الدول كثيرة ومتعددة، وهي وإن كانت تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنَّ هذا الاختلاف ليس كبيراً في المعتاد؛ فهناك في العادة قواعد معيَّنة تقوم على أساسها الدول وتستمر بشكل عام، وقواعد أخرى تسقط بسببها الدول كذلك؛ وفيما يلي سنذكر أبرز العوامل التي ساعدت الموحدين على قيام دولتهم بالمغرب والأندلس:

1- الاعتماد على العصبية الدينية في قيام الدولة والتمكين لها:

اعتمد الموحدون في قيام دولتهم على العصبية الدينية المتمثلة في دعوة أو مذهب ابن تومرت، التي هي بمثابة الرابط المحكم الذي يجمع بين أفراد القبيلة أو الأمة ويؤلف بين قلوبهم ويوحِّد وجهتهم

إلى الحق. ومفعول الدعوة الدينيّة في هذا الصدد مزدوج: فمن جهة يعمل الدين على "جمع القلوب وتأليفها" ومتى تمّ ذلك ذهب التنافس، وقل الخلاف، وحسن التعاون والتعاقد، وتحققت الوحدة الكبرى التي يسعى الدين دوماً لتحقيقها، ومن جهة ثانية الدعوة الدينيّة تصرف "طبيعتهم العدوانية" التي تتجسّد في حياة الغزو والنهب إلى الجهاد من أجل نشر الدين وتعاليمه وإقامة مجتمع أفضل. وهكذا "إذا قام فيهم الولي أو الرئيس الذي يعيّنهم على أمر الله، ويذهب عنهم مذمومات الأخلاق، ويأخذهم بمحمودها، ويؤلف كلمتهم لإظهار الحق، تمّ اجتماعهم، وحصل لهم التغلّب والملك⁽³⁷⁾". وبذلك كان للدين أثر كبير في قيام وقوة الدولة الموحدية؛ لكونه عامل توحيد وتجميع، فالدين يزيد الدولة والمجتمع قوة وتماسكاً، ويزيد من عمليّة الانقياد وتأليف القلوب، فتتكوّن بذلك أقوى العصبية⁽³⁸⁾.

2- الاعتماد على العصبية القبلية:

إلى جانب العصبية الدينيّة اعتمد الموحدون على العصبية القبليّة، متمثلة في قبائل المصامدة وتشمل هرغة وهنتاتة وتينملل وكدموية وكنفيسة ووريكة وركراكة وهزميرة ودكالة وحاحة وأمادين⁽³⁹⁾؛ فبانضمام المصامدة لابن تومرت تضاعفت قوتهم وعصبيتهم، وتغلّبوا على غيرهم من القبائل التي كانت أشد منهم بداءة وعصبية، وهذا ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله: "كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد والعصبية أو يشف عليهم إلا أنّ الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار والاستماتة⁽⁴⁰⁾". فالعلاقة بين العصبية الدينيّة والعصبية القبليّة هي علاقة تآزر وتعاقد وتكامل، فالدين يعمل على تخفيف مظاهر التعصّب والأنانية وروح التطبّع والاعتداد بالأنساب، بينما تكون القبيلة الدرع الحامي لهذه الدعوة⁽⁴¹⁾. وبذلك التفت المصامدة حول دعوة ابن تومرت وتمكّنوا من تحويلها من مجرد دعوة دينيّة إلى ملك ودولة استمرت في خليفته عبد المؤمن بن علي الكومي وأبنائه من بعده.

3- ولاء مشايخ القبائل البربرية وتأيدهم للموحدين:

أسهم تأييد مشايخ القبائل البربرية للموحدين كهرغة وهنتاتة وكومية وأهل تينملل، الذين تولّوا شؤون الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة⁽⁴²⁾، فالتماسك وقلة العصبية يمنح السلطة الحاكمة قدرة أكبر على الحكم والتمكين والعطاء؛ فالخليفة عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية، حكم فترة زمنيّة طويلة (527-558هـ/1132-1162م) قضاه في بناء الدولة

وصيانتها وتشجيع الحركة العلمية بها، والشيء نفسه بالنسبة إلى الخليفة أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (558-580هـ/1162-1184م)، والخليفة يعقوب بن يوسف (580-595هـ/1184-1198م)، فعصر هؤلاء الخلفاء بمثابة العصر الذهبي للدولة الموحدية بالمغرب والأندلس؛ لقوة شخصيتهم أولاً، وحادثة الدولة ثانياً، وحيوية فكرة المهديّة في النفوس ثالثاً⁽⁴³⁾.

4- إخضاع القبائل البربرية والعربية لسلطة مراكش:

استطاعت الدولة الموحدية في عصرها الذهبي إخضاع القبائل البربرية والعربية لحكمها، وتحكمت في تعيين مشايخها، وقربت بعضاً منهم وقدّمهم بعض الولايات ضماناً لاستمرار تأييدهم لها وعدم تعاونهم مع أعدائها⁽⁴⁴⁾، فالخلفاء الأوائل استطاعوا بفضل سياستهم الحكيمة أن يحققوا نجاحاً كبيراً في سياستهم الداخليّة بالمغرب والأندلس؛ لأنهم استطاعوا التقرّب من رؤساء القبائل ويسلكوا نحوها طريقين الأول: استغلالها لصالح الدولة بإسناد بعض المقاطعات لشيوخها، والثاني استعمال العنف معها عند تحالفها مع القوى الخارجيّة المناوئة للدولة الموحدية، وبذلك تحقّق للدولة الاستقرار والتمكين⁽⁴⁵⁾.

5- إعلان الخلافة الموحدية:

رغم تلاشي نفوذ العباسيين على بلاد المغرب، إلا أنّ عبد المؤمن بن علي لما أدرك أهميّة وجود خلافة تسوس المغرب والأندلس وتحقّق وحدة الأمة وتعاون أفرادها على تطبيق أحكام الدين وتنفيذها أعاد نظام الخلافة بالمغرب والأندلس، وأقيمت الدعوة والخطبة له على سائر المنابر المغربيّة والأندلسيّة، وذكر اسمه على الدرهم والدينار؛ وذلك لإضفاء الصبغة الشرعيّة على دولته، وتوسعاته، فبهذا الإعلان يستمد الخليفة الموحدى مكانة روحية في المجتمع المغربي، ويعطي لطموحاته السياسيّة الشرعيّة في التمدّد وبسط النفوذ. ومن هنا اتخذ من الوسائل ما يعضد من مقعد الخلافة في المغرب والأندلس، فاستند إلى الأسس الشرعيّة اللازمة في الخلافة كالنّسب النبوي أو الأصل العربي، فقال بانتماؤه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق الأدراسة واتخذ من اللون الأخضر شعاراً له كي يظهر ميله إلى الدعوة العلوية⁽⁴⁶⁾.

وكيفما كان الحال، استقرّت الخلافة الموحدية بالمغرب والأندلس على أسس ثابتة، وقد كانت في بداية أمرها قائمة على الشورى، ثم تحوّلت إلى نظام وراثي، وأبرز ما تميّزت به طابعها الديني المهديوي، وتباين أطوارها حسب الظروف المحيطة بالخليفة، وخضوع اختيار الخلفاء وسلطاتهم لتلك الظروف⁽⁴⁷⁾.

6- قوة اقتصاد الدولة الموحديّة:

الاقتصاد هو عصب الحياة بالنسبة إلى أي نظام سياسي، ذلك أنّه هو الذي يحدّد مدى ثراء الدولة أو فقرها، ولا شك أنّ الحياة الاقتصادية تستمد وجودها من إمكانيات اقتصادية متنوّعة تشكّل دعائم قويّة للقطاعات المنتجة بالبلاد، والتي تشمل قطاع الزراعة والصناعة وسائر الأنشطة التجاريّة الأخرى. وإذا كانت موارد الدولة تحدّد من خلال هذه القطاعات فإنّها تتأثر إيجابياً بالوضعيّة السياسيّة وما يحدث بين الدولة وجيرانها من حروب، فكلّما كانت الدولة مستقرة كان نظامها الاقتصادي أكثر تطوراً ورفقياً، وبفضل الاستقرار النسبي الذي شهدته الدولة الموحديّة انتعش اقتصاد البلاد، وظلّ في وضع متواز بين التحكّم في مقدرة الدولة الاقتصادية، ومواجهة الضغط العسكري والسياسي من خارجها واضطراب الأمن داخلها، وبفضل الأمن والاستقرار اتسعت الزراعة وراجت التجارة ونهضت الصناعة وكثرت المجاري وبلغت الدولة في ازدهارها الاقتصادي حالة لم يرَ أهل المغرب والأندلس أياماً قط مثلها⁽⁴⁸⁾.

ولا ريب في أن توسّع أراضي الدولة وتنوّع مناخها له فضل كبير في ذلك، ولكن الفضل الأكبر يعود إلى سياسة الدولة نفسها. فالخلفاء غرسوا كثيراً من البساتين، وحثّوا الناس على التوسّع في الزراعة، وأشركوا الجند في الحصاد في بعض الأوقات، وعملوا على حماية الزراعة من الثورات والفتن⁽⁴⁹⁾. وتجلّت النهضة الصناعيّة في استغلال المعادن، وصناعة السفن التي انتشرت دورها في السواحل، وإنتاج السلاح، والمصنوعات الزراعيّة وخاصة المنسوجات والسكر والزيت⁽⁵⁰⁾. ورافق هذه النهضة الزراعيّة والصناعيّة اتساع في التجارة الداخليّة والخارجيّة، فقد تاجروا مع بلاد المشرق وبلاد السودان وأوروبا وعقدوا الاتفاقات التجاريّة⁽⁵¹⁾.

7- رسم سياسة دستوريّة واضحة المعالم:

استطاع الموحدون تأسيس دولة قويّة موحّدة، في ظل حكومة واحدة، من طرابلس شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن الصحراء جنوباً إلى بلاد الأندلس شمالاً، وحرصوا على بسط الأمن في ربوع دولتهم المترامية الأطراف، وللحفاظ على كيان الدولة وضمّان قوتها رسموا سياسة حازمة محدّدة المعالم والأبعاد أشبه بالدستور لتسيير كافة أمور الدولة والزموا ولائهم وعمالمهم بإتباعها والسير عليها، تضمنت الأسس الآتية: وجوب التزام الدقّة في تطبيق الأحكام الشرعيّة، وجوب الكف عن اقتضاء أيّة مغارم أو مكوس لا تبيحها الشريعة ولا تتفق مع قواعد العدل، لا يجوز الحكم في مواد الحدود بالإعدام أو تنفيذه قبل الرجوع إلى الخليفة ليصدر هو قراره في هذا الشأن، وجوب تحريم الخمر

ومحاربتها في سائر أنحاء الدولة، وجوب حماية أموال الدولة وصونها وعدم التصرف في شيء منها⁽⁵²⁾.

8- مركزية الحكم وحسن الإدارة:

أسس ابن تومرت تقاليد إدارية مكنت الموحدين فيما بعد من الصمود وتجاوز كثير من المحن؛ فقد استطاع تنظيم دولته في شكل طبقات يأتي في مقدمتهم أهل العشرة أو أهل الجماعة وهم بمثابة الوزراء وكان منهم عبد المؤمن بن علي، أسند لهم مناصب قيادية متنوعة، نظراً لما امتازوا به من خبرة في شؤون الإدارة والقيادة⁽⁵³⁾، كما انتهج خليفته عبد المؤمن أساليب وأنظمة إدارية ساعدت على ضبط مرافق الدولة، بالإضافة إلى الإشراف على أعمال ولاته وذلك باستدعائهم إلى مراكزهم لمحاسبتهم على أعمالهم، وفي الوقت نفسه تفقّد أحوال الأقاليم والإطلاع على سير عماله وتصرفاتهم⁽⁵⁴⁾. و سار الخلفاء على نهجه فكانوا يهيمنون على شؤون الحكم ويشرفون على دقائق الأمور، ويسيرون أمور الدولة بمركزية مستحكمة، فلا يقوم الموظفون بعمل إلا بعد استشارة الخليفة، ويحيطونه علماً بكل ما يحدث. وكانوا يتعمقون أرباب الوظائف ويسألون الرعية أو يسمعون منها عن أحوال أولئك الموظفين، ويستدعون من بعد إلى مراكز لاستطلاع أحوالهم، وعندما يقومون بحملة يتفقّدون أحوال العمال في المناطق التي يمرون عليها⁽⁵⁵⁾.

لقد رافق الإدارة الموحدية في عصر قوة وازدهار الدولة دقة الجهاز الإداري، وحسن ضبطه، وسهر الخلفاء الأول وإشرافهم بأنفسهم، وكان وزراءهم للتنفيذ والتبليغ ومن ظهرت منه بوادر الاستبداد أو التهاون نكب بلا رحمة⁽⁵⁶⁾.

9- تماسك المجتمع الموحد وتوافق فئاته:

من أبرز العوامل المساعدة على قيام أي دولة هو قدرتها على استيعاب الشعوب والعرقيات المختلفة داخلها، وتوفّر المنهج الصالح الذي يهدف إلى التعارف بين الأطياف البشرية المختلفة الموجودة في الدولة، الذي يتيح لهذه الشعوب والعرقيات أن تكوّن علاقات سوية مع من حولها ممّا يكون له أبعاد الأثر في بقائها واستقرارها، والدولة الموحدية حوت عناصر سكانية متنوعة: بربر، عرب، أندلسيون، يهود، مسيحيون، أغزاز "أتراك"، صقالبة، سودانيون، ومن هذه العناصر الأساسية تشكّل المجتمع الموحد وحقق انسجاماً وتوافقاً بين فئاته المتنوعة، فكان مصدر قوة وثبات للدولة⁽⁵⁷⁾.

10- قوة الجيش والأسطول:

عمل ابن تومرت على تثبيت وتنظيم معالم دولته ببلاد المغرب، وركز في تنظيمه على الجانب العسكري فقد كان الجيش عماد ثورته، وهو الأمر الذي جسده خليفته عبد المؤمن بن علي وخلفاؤه من بعده. وقد بني الجيش على أسس ومبادئ عقائدية وقبلية جهادية، واختلفت بنيته ما بين عناصر محلية متمثلة في القبائل القوية التي قطنت بلاد المغرب والتي تعد النواة الأولى في بروز الدولة كقبائل المصامدة وصنهاجة وزناتة، وعناصر أخرى أجنبية وصلت لبلاد المغرب من خلال المحجرات المختلفة كالعرب والأغزاز بالإضافة إلى العنصر الأندلسي والمسيحي والسوداني⁽⁵⁸⁾. ولذلك كثرت أعداد الجيش الموحد وتعددت عناصره، وتوفرت عدته، وانتظمت مؤنه ووفقت خططه، وانضبط جنده⁽⁵⁹⁾. كما نال الأسطول جل عناية الموحدين، فتعددت دور صناعة السفن بالمغرب والأندلس، فكثرت قطع الأسطول وتنوعت، وتوفرت عدته وحسنت قيادته، وأسهم بدور كبير في عمليات التوسع في المغربين الأوسط والأدنى والأندلس⁽⁶⁰⁾. ولعب دوراً مهماً في مجاهدة النصارى، حتى أن السلطان صلاح الدين الأيوبي طلب من المنصور أسطولاً يرد به عادية الصليبيين عن المشرق⁽⁶¹⁾.

ومهما يكن من أمر، كان الجيش والأسطول عماد الدولة الموحدية، وأداة التوسع والقضاء على الثورات الداخلية والتصدي للخطر الخارجي، وعليه فإن مظاهر القوة والضعف لأي دولة خير ما تتجلى في الجيش والنظام العسكري الخاص به.

ثالثاً- أسباب سقوط دولة الموحدين بالمغرب والأندلس:

من الثابت تاريخياً أنه ما قامت دولة أو سقطت إلا بفعل عوامل وأسباب داخلية وخارجية، وفيما يلي سنذكر أبرز الأسباب التي أسهمت في سقوط الدولة الموحدية:

1- مشكلة وراثية العرش:

قامت دولة الموحدين على أساس دعوة دينية جوهرها قائم على مهدوية ابن تومرت، وقد أجمعت عليها قبائل المصامدة، ولما اعتلى عبد المؤمن بن علي سدة الخلافة وانتقل بالدعوة من حالة الثورة إلى وضع الدولة والحكم جعل الحكم وراثياً في عقبه فولى ابنه محمداً عهده⁽⁶²⁾. ولم تكن خطوته هذه محل إجماع من أشياخ الموحدين، ولا محل رضا ممن كانوا في مرتبة أولاد أهل الجماعة، وأثار فعله هذا حفيظة قبيلة هرغة ممثلة في حركة أخوي المهدي اللذين احتجا بقربتهما للمهدي، فاضطر

لاستجلاب قبيلته كومية من أحواز تلمسان إلى مراكش سنة (556هـ/1161م) لتكون له سنداً وعضداً، فجعلهم ضمن القبائل الموحدية التي انبى عليها الأمر. وبذلك تبدلت الحركة الموحدية من فكرة المهديّة وإطارها القبلي إلى الوراثة والتعيين⁽⁶³⁾.

وقد فتح هذا الأمر باباً أثار مشاكل كثيرة قادت للنزاع في جهاز الدولة، فما أن توفي عبد المؤمن بن علي وبويح لابنه يوسف حتى توقّف أخواه أبو محمد وأبو سعيد ولم يرض أخوه أبو الحسن. ولما خلفه ابنه المنصور سنة (580هـ/1184م) كان له من إخوته وعمومته منافسون لا يروونه أهلاً للإمارة، وظل بعضهم متحييناً للفرصة التي أسعفته في خروج المنصور إلى إفريقية لإخماد بعض الثورات، فطمع في الأمر أخوه أبو حفص عمر، وكان بمرسية، وعمه سليمان بتادلا من بلاد صنهاجة، فقتلها المنصور⁽⁶⁴⁾. ومن بعد خشي القرابة واستندلهم "ولم يزل أمر القرابة من يومئذ في خمول وقد كانوا قبل ذلك لا فرق بين أحدهم وبين الخليفة سوى نفوذ العلامة"⁽⁶⁵⁾.

ومنذ وفاة المستنصر بن الناصر أخذ النزاع على العرش أسلوباً دموياً، فأبناء المنصور وأحفاده يرون أنهم أحق بالأمر من سائر بني عبد المؤمن وأحفاده، ويريد أبناء الناصر، من بين أبناء المنصور، الاستئثار بالخلافة دون سواهم⁽⁶⁶⁾، واستنجد كل منهم بعناصر من قبائل الموحدين والعرب والنصارى، ووجدت مراكز القوة في هذا النزاع فرصة سانحة لبيسط نفوذها، فسقطت هيئة الخلافة، واطمحل أمرها، وأهملت الإدارة، وانتشرت الفتن، وقلّت المجايي، واستبدت الولاة بولاياتهم⁽⁶⁷⁾. وهكذا شهد البيت الحاكم الموحدى نزاعات سياسيّة حادّة بين أفرادها عصفت باستقرار الدولة وأسهمت في تصدّعها.

2- التنافس على السلطة:

أسهم التنافس على تولّي السلطة في إضعاف الدولة الموحدية وتفكيك وحدتها، وفتح الباب أمام القبائل والقوى الخارجية للتدخل في شؤون الدولة، فكثر الاغتيالات والتحالفات الخارجيّة مع القوى المناوئة للدولة الموحدية للوصول إلى الحكم. وقد اتضحت معالم هذا التنافس منذ وفاة الخليفة الناصر سنة (610هـ/1213م) حيث امتنع عامل إفريقية من مبايعة نجله الصغير المستنصر ثم بايعه بتدخّل من الوزير ابن جامع، ثم عمل العادل لصالح توليته ضد عمه عبد الواحد المخلوع سنة (620هـ/1223م)، غير أنّ العادل انشق عنه أخوه ثم أرغمه على التنازل سنة (624هـ/1226م)، وأخوه هو أبو العلاء إدريس المأمون الذي ثار في عهده يحيى بن الناصر وانفصلت إفريقية عن الدولة الموحدية⁽⁶⁸⁾. أمّا عمر المرتضى فقد ثار عليه أبو دهبوس الذي انتهت

بمقتله دولة الموحدين. وفيما كان الخلفاء والأمراء منشغلين بالقضاء على أذعياء العرش الذين كانوا يستنصرون أحياناً بالعرب وأحياناً بالبربر، ساءت الأحوال بالمغرب والأندلس وكثرت الثورات وحركات الانفصال⁽⁶⁹⁾.

3- هيمنة أشيخ الموحدين على مقاليد الدولة:

عقب وفاة ابن تومرت استحدثت خليفته عبد المؤمن هيئة أشيخ الموحدين، وقد تألفت الهيئة من الموحدين الأولين أولي السبق في الدعوة، الذين سبق لابن تومرت تنظيمهم في حياته في طبقات، وأسند لهم الوظائف الكبرى في دولته، فكان منهم القواد العسكريون والولاة والوزراء وغير ذلك، وقد كان دورهم استشارياً في المقام الأول، وكان الخلفاء لا يعلنون حرباً أو يستعدون لها ولا يخوضون معارك إلا بعد استشارتهم، وكثيراً ما كان الخلفاء يلتزمون بما يشيرون به⁽⁷⁰⁾، ونتيجة لسابقة قبائل هؤلاء الأشيخ في الدعوة، ثم إخلاصهم للخلفاء الأول من بني عبد المؤمن نال هؤلاء الأشيخ خطوة كبيرة ودرجة رفيعة، فتمكّنوا من مقدرات الدولة، وعقب هزيمة الناصر في موقعة العقاب، وتعاقب حكام ضعفاء على عرش الخلافة تسلط هؤلاء الأشيخ على مقاليد الدولة، فكان الأمر والنهي بأيديهم، وأصبح تعيين الوزراء يتم بإيعاز منهم⁽⁷¹⁾. وأصبح هذا التحول دلالة قويّة واضحة على انتهاء عصر القوة في الدولة الموحدية، وعلى أنّها بدأت تخطو أولى خطواتها نحو الانهيار والسقوط؛ فقد صاحب هذا التطور في الدولة الموحدية تقلص حدودها السابقة في المغرب والأندلس، حيث استقل السادة من بني عبد المؤمن بولاياتهم في الأندلس⁽⁷²⁾، واستقل الحفصيون بإفريقية⁽⁷³⁾، وخلع بنو عبد الواد بتلمسان طاعة الموحدين وأقاموا الدعوة لبني حفص، وحذا حذوهم أهل إشبيلية وكثير من الأمصار الأندلسية⁽⁷⁴⁾.

4- ضعف شخصية الخلفاء المتأخرين:

إذا استثنينا خليفة بدرت منه محاولات لإعادة مجد الدولة وهو إدريس المأمون، فإن باقي الخلفاء المتأخرين كانوا يتفاوتون ضعفاً من حيث مقدرتهم لتحمل أعباء الدولة، فقد بوع يوسف المستنصر بن محمد الناصر وهو ابن ست عشرة سنة، وكان عبد الواحد المنصور بن الناصر ضعيف الشخصية فأجبر على التنازل للعاقل، فتخلّى له عن الملك ثم قتل⁽⁷⁵⁾، إلا أنّ الأحوال اضطرت على العادل، فسرعان ما انقلب ضده عدد من ولاة الأندلس، فاضطر العادل إلى عقد حلف مع قشتالة ثم قصد المغرب، فانتهاز نائبه بالأندلس هذه الفرصة فخلع دعوته ودعا إلى نفسه فلبّى دعوته ولاة الأندلس

وأشياخ الموحدين بالمغرب، ثم شهدت الدولة بعد ذلك صراعات كثيرة بين أحفاد عبد المؤمن على السلطة، وتقلص نفوذ الدولة في الأندلس وإفريقية والمغرب، وسرى الضعف في أرجائها حتى سقطت سنة (668هـ/1269م)⁽⁷⁶⁾.

5- إلغاء عقيدة ابن تومرت وإبطال رسومها:

ذكرنا سابقاً أن ابن تومرت تأثر بآراء كثير من الفرق والمذاهب وصاغ منها مذهبه أو عقيدته، وقد شهدت هذه العقيدة أزهى أيامها في المرحلة الأولى من عمر الدولة خلال حكم ابن تومرت وعبد المؤمن، وابنه أبي يعقوب يوسف، فقد كان هؤلاء الخلفاء أكثر حكام الدولة اعتقاداً بما مدافعة عنها وسعيًا لنشرها⁽⁷⁷⁾، إلا أن هذه العقيدة بدأت تفقد قوتها وتأثيرها منذ عصر الخليفة يعقوب المنصور حيث بدأ يظهر البراءة منها، وإن كانت بعض آثارها لا تزال تظهر في الرسوم والرسائل الصادرة عنه، إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد عبارات وشعارات سياسية كتقليد متبع⁽⁷⁸⁾، ولا أدل على ذلك مما أورده المراكشي في قوله: "أخبرني الشيخ الصالح أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن مطرف المري ونحن بحجر الكعبة قال: قال لي أمير المؤمنين أبو يوسف: يا أبا العباس اشهد لي بين يدي الله عز وجل أي لا أقول بالعصمة"⁽⁷⁹⁾. ثم كان الإلغاء الرسمي لهذه العقيدة على يد إدريس المأمون بن المنصور الذي حاول الحد من نفوذ أشياخ الموحدين فأعلن الرجوع إلى مذهب الإمام مالك، وأنكر عصمة ابن تومرت وأمر بلعنه على المنابر، وخطأً أجداده الذين بالغوا في تقدير ابن تومرت⁽⁸⁰⁾. وأتبع ذلك بمحو اسم المهدي من العملة، وعدم ذكر اسمه في الخطبة على منابر الجمعة، كما ألغى ذكر اسمه من جميع المكاتبات في الدولة وذلك سنة (624هـ/1226م)⁽⁸¹⁾.

وهكذا كان القرار الذي اتخذته المأمون سبباً مباشراً في حدوث انشقاق في دولة الموحدين، فجماعة الموحدين أصبحت جسداً بدون روح، قوامها أفراد أو جماعات تساورها الشكوك، ولم تعد تدري أي طريق تسلك، وانقسموا على أنفسهم وحاولوا التثبث بعظمة ماضي الموحدين وبمهدوية وعصمة ابن تومرت⁽⁸²⁾.

وكيفما كان الحال، يسر هذا الانقلاب الفرصة للتمرد والانفصال عن الدولة الموحدية، وكان أول الخارجين ببلاد الأندلس محمد بن يوسف بن هود، حيث ثار بشرق الأندلس، وقدم طاعته للخليفة العباسي المنتصر، وخطب له على منابره، وأرسل إليه الخليفة عهد التولية والأعلام العباسية والخلع⁽⁸³⁾. ونكث موحدو مراكش ببيعة المأمون، فاضطر المأمون لمغادرة الأندلس، فانتزع ابن هود الفرصة وسيطر على معظم الأندلس التي قام كل بلد فيها على من به من الموحدين⁽⁸⁴⁾. كذلك

استقل الحفصيون بإفريقية سنة (627هـ/1230م)، وتمكّن بنو عبد الواد الزناتيين من الاستقلال بتلمسان وإقامة دولة فيها. وليس من شك في أنّ الموحدين قد فقدوا بانفصال إفريقية وتلمسان مورداً قوياً كان يمدّهم بالجنود والأسلحة⁽⁸⁵⁾.

6- فساد وتفكك الإدارة:

كان للوضع السياسي المضطرب الذي عاشته الدولة الموحدية في الثلث الأخير من حياة الناصر أثره الكبير في تردّي الأوضاع الإدارية بالمغرب والأندلس، فبعد أن أقامت الدولة نظاماً مركزيّة تخضع للسلطة الحاكمة مباشرة، استبدّ الوزراء وأشياخ الموحدين وأرباب الوظائف بالأمور فكان الوزير أبو سعيد عثمان بن جامع يصرف الأعمال دون علم الناصر أو استشارته. ولما استخلف المستنصر صغيراً استبدّ أعمامه وأشياخ الموحدين بسلطانه ومعه بدأت مرحلة ضعف الخلفاء⁽⁸⁶⁾.

وتغلب على دولة العادل وزيره أبو زيد محمد بن الشيخ أبي حفص، وفي عهد الرشيد كان التدبير والحل والعقد بيد وزيره عمه السيد أبي محمد أولاً، ثم وزيره أبي زكرياء ابن أبي الغمر في آخر أيامه⁽⁸⁷⁾، ومع المرتضي أصبح هنالك وزراء يشرفون على الناحية العسكرية أبرزهم أبي محمد بن يونس وأبي زيد بن بكيت⁽⁸⁸⁾.

ولم يستبد بالأمور أشياخ الموحدين والولاة والوزراء فحسب بل كل من ملك قلب الخليفة تحكّم في الأمور، وصار له الأمر والنهي، من ذلك قول ابن عذارى عن يحيى بن الناصر: "وكان المتولي على باطن يحيى والحاجب له والناظر عليه والكافل لأموره والضابط لنفقاته والمرجوع إليه في مصالحه وداره وحرمه ومملكته على تقلصها فتى اسمه بلال يكنى أبا حمامة"⁽⁸⁹⁾. وهكذا أتاحت فترة الضعف والانحلال لعناصر كانت بعيدة طوال أيام عز وقوة الدولة للظهور والتحكّم في مصائر الدولة.

7- تحلّل العصبية القبليّة:

ذكرنا أنّ دولة الموحدين استندت في قيامها على العصبية القبليّة، متمثلة في قبيلة مسمودة التي تضامنت كافة بطونها مع بعضها البعض والتقت حول ابن تومرت وتبنت دعوته، وهذه البطون هي: هرغة وهنتاتة وتينملل وكدموية وكنفيسة ووريكة وركراكة وهزميرة وذكالة وحاحة وأمادين⁽⁹⁰⁾. ولكن مع مطلع القرن السابع/الثالث عشر بدأت العصبية القبليّة في التحلّل والتلاشي؛ فمع دخول الدولة الموحدية في دور الانحلال - الذي بدأ بوفاة المستنصر (620هـ/1222م) تنازع بني عبد المؤمن على الخلافة ودخلت قبائل المصامدة في ذلك النزاع، حيث شكّلت هنتاتة وأهل تينملل وكدموية تجمعاً وكانت هسكورة ضد هذا التجمع، فلما بايع التجمع يحيى بن الناصر ناكثاً بيعه المأمون امتنعت

هسكورة، وهزمت جيشاً ليحيى، ودخل المأمون مراکش بمدخلتهم سنة (626هـ/1229م)⁽⁹¹⁾، ولما بدأت بوادر الصلح بين الرشيد والتجّمع القبلي صاحب ذلك تبدل في موقف هسكورة لتتحوّل إلى يحيى بن الناصر، وتكرّس موقف هسكورة مع يحيى سنة (633هـ/1235م) بعد أن انضمت هنتاتة وأهل تينملل إلى الرشيد سنة (632هـ/1234م)⁽⁹²⁾.

وهكذا رافق التّراع على العرش نزاع دام بين القبائل المصموديّة الموحديّة ممّا أسفر عن تفكّك وتحلّل العصبيّة الموحديّة التي كانت مصدر قوة الدولة وعليها مدارها وإحدى دعائم قيامها.

8- استقدام العرب إلى المغرب الأقصى:

أشرنا سابقاً إلى أنّ عبد المؤمن بن علي استقدم الأعراب من إفريقية إلى المغرب الأقصى واستعان بهم في عمليات الجهاد بالأندلس. وتابع الخلفاء من بعده السياسة نفسها في استمالة الأعراب ونقلهم من مواطنهم في إفريقية والمغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى مع شغلهم بالحرب والجهاد في الأندلس حتى لا يتفرّغوا لإحداث فتن بالبلاد. كما كانت عليهم التزامات تجاه الدولة، منها دفع الضرائب باعتبارهم كغيرهم من المواطنين مع المساهمة بعدد من أبنائهم في الحملات العسكريّة التي يقوم بها ولاة الأمر. كما تمتّعوا بما كان يتمتّع به غيرهم من جند الموحدين، فقد أقطعهم ولاة الأمر بعض الأراضي، وأنفقوا عليهم النفقات الواسعة، بالإضافة إلى ذلك كانت توزّع عليهم الأموال في الحملات العسكريّة⁽⁹³⁾. وأكبر هذه القبائل هي جشم (الخلط، سفيان، بني جابر) فعندما جاءوا من إفريقية كان عددهم كبيراً⁽⁹⁴⁾، وأصبحوا أكثر بطون العرب في المغرب الأقصى عدداً ونفياً وتأثيراً، ولما أصاب الضعف والتخاذل ولاة الأمر من الموحدين، تدخل العرب في شؤون الدولة وذلك منذ وفاة المستنصر سنة (620هـ/1222م) وقاموا بعزل وتولية بعض ملوك الموحدين، وقد ظهر أول اختبار لقوتهم سنة (624هـ/1226م) خلال الصراع على السلطة بين العادل (621-624هـ/1224-1226م) وأخيه المأمون (624-629هـ/1226م-1231م)، وكان بنو جابر والخلط أكثرهم كيداً للملوك⁽⁹⁵⁾. وتدخلت جشم في الصراع على السلطة بين يحيى بن الناصر (624-633هـ/1226-1231م) وعمه المأمون (624-629هـ/1226-1231م) وابنه الرشيد (629-640هـ/1231-1242م) فيما بين سنة (626-632هـ/1229-1234م)، حيث وقف الخلط مع المأمون وابنه في العاصمة مراکش⁽⁹⁶⁾، وعلى الجانب الآخر راهن عرب بني سفيان على يحيى بن الناصر، وظهر العداء واضحاً بين بطون جشم عندما تعارضت المصالح، وبدت بينهما العداوة والبغضاء، وبلغ التنافس فيما

بينهما شأواً كبيراً من خلال مُناصرة المتنافسين على السلطة في مراكش، فلم يكن أمام الخلفاء بدءاً من الاحتماء بالعرب فقد حتمت وحدة الديانة واللغة الالتجاء إليهم رغم جشعهم وقلة انضباطهم⁽⁹⁷⁾، ولما لم يجدوا من يقف في وجوههم ويصدّهم خاصة بعد ضعف الخلفاء المتأخرين، تشجّعوا على شن الغارات وضايقوا السكّان في موارد رزقهم⁽⁹⁸⁾.

9- إجحاف الإقطاع الجبائي وتدمر الرعيّة منه:

فرضت الدولة الموحدية في عصرها الذهبي على سائر القبائل الموجودة بأراضيها سياسة جبائية محكمة، وجعلت القبيلة هي الوحدة الأساسية لجمع الضرائب⁽⁹⁹⁾، ولكن نظراً لغياب السلطة المركزيّة وممثليها في الفترة التي تلت موقعة العقاب ساءت الأحوال، وكثر سفك الدماء، وانتهاج الأموال، واسترقاق النساء، واقتحام الديار، والانتقام من الرعيّة بأنواع الأضرار، والتقتيل بالسلاح والتحريق بالنار. كما أنّ المنتقذين أطالوا أيديهم على الرعيّة يسومونهم سوء العذاب، ويطالبونهم بمغارم محففة ومقلقة، ويتوعّدونهم بإحراق الزرع، وإفشاء القتل إن توقّفوا عن أدائها⁽¹⁰⁰⁾. ويبدو أنّ هذه السياسة مع نظام الضرائب المححف كانا من دواعي تدمر الرعيّة والسبب الأساسي في قيام الثورات ضد الموحدين بالمغرب والأندلس.

10- ظهور بني مرين:

كان ظهور بني مرين على الساحة السياسيّة بالمغرب الأقصى نتيجة لهزيمة العقاب وخلو الدولة من ملك حازم بعد وفاة الناصر، وعجز ولاة الأمر على المحافظة على وحدة الدولة التي أصابها التجزؤ. وقد كان ظهورهم في عهد المستنصر الموحد سنة (613هـ/1216م) وأخذوا يغيرون على القبائل بنواحي الريف، وعاثوا فيها فساداً واعتقلوا عامل فاس، ثم شرعوا يضربون الأتاوات على القبائل، وفشل الرشيد كلياً في إخضاع بني مرين، ثم حاصروا مكناسة أيام السعيد الموحد وأخضعوها لنفوذهم، ودحروا جيوش المرتضي أمام فاس، وحاصروه في مراكش حتى حاول استرضاءهم بجزية سنوية. وأخيراً قضوا على أبي دبوس واحتلوا مراكش سنة (668هـ/1269م)⁽¹⁰¹⁾.

10- ضعف الروح الحربيّة واختلال التنظيم العسكري:

أسهم اختلال النظام السياسي والإداري في ضعف التنظيم العسكري للدولة وانتهياره، فبعد أن كان أداة حفظ الدولة فقد قوته بعد موقعة العقاب، وتكرّس انحلاله وتفكّكه في الهزائم المتكرّرة أمام

بني مرين⁽¹⁰²⁾. ويمكننا أن نعزو عوامل انحلال الجيش الموحدى وضعفه إلى ضعف العقيدة الموحدية في نفوس الجند الذين أصبح همهم جمع الغنائم لا القتال في سبيل مبدءاً معيّن، وقد ساعد على ذلك: تبدّل هدف القادة من ردع الثوار المحاربين وجهاد الأعداء إلى اتخاذ الجيش أداة سياسية للاستعلاء وفرض النفوذ لحساب أشخاصهم أو لحساب غيرهم⁽¹⁰³⁾، بالإضافة إلى تزايد أعداد المرتزقة في الجيش من عرب وروم، وقد كان لإدخال العرب في الجيش الموحدى أثراً خطراً على أهدافه ونظامه، إذ لا همّ لهم سوى السلب والنهب واكتساب المال ولا يعرفون نظاماً ولا يتقيّدون بأوامر. فمنذ أيام الخلفاء الأوائل كانوا يتمرّدون ويفرّون من المعارك، وكان الخلفاء يلاحقونهم بالعقاب⁽¹⁰⁴⁾. وبعد النزاع بين بني عبد المؤمن والتسلّط من مراكز القوة وجد هؤلاء الأعراب سوقاً رائجة وتجارة رابحة، ففي كل فتنة تنشب وكل حرب تندلع كان لهم دور بارز يشايعون هذا أو ذاك متوخّين مصلحتهم المادية، ولا يتورّعون عن بيع قائدهم مقابل المال فينهزمون ساعة الصدام الحاسمة⁽¹⁰⁵⁾.

أمّا الروم فقد كثر استخدامهم مع المأمون وحرص عليهم الرشيد ثم السعيد واستزاد منهم المرتضى. وقد دلّلوا حتى أنّ مراكش استبيحت لهم لما خربت كنيستهم سنة (629هـ/1232م) على يد جند يحيى بن الناصر، فلمّا استسلمت مراكش اضطرّ الرشيد إلى أن يسترضيهم بقيمة فيء العاصمة⁽¹⁰⁶⁾. وفي عهد المرتضى كثرت حوادث عدم طاعتهم، وكانوا يتحولون لمن يدفع أكثر، ولهذا تركوا المرتضى لما عجز عن طلباتهم وشايعوا أبا دبوس⁽¹⁰⁷⁾.

ولم يكن الأسطول في هذه الفترة بأحسن حالاً من الجيش الموحدى. فبعد أن كان أكبر قوة ضاربة في البحر المتوسط واستنجد به صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين أيام المنصور، أصابه الإهمال ودبّ في أوصاله الهزال. ففي سنة (607هـ/1211م) هزم العدو البرشلوبي الأسطول الموحدى واستولى على حصون بلنسية⁽¹⁰⁸⁾. وتعرّضت الشواطئ لهجمات العدو فحاصر الجنويون سبتة سنة (632هـ/1235م) ولم يقلعوا عنها إلا سنة (633هـ/1236م) بعد أن صالحهم أهلها على مال⁽¹⁰⁹⁾. وقد كانت المراسي المغربية خالية من القطع البحرية، ويبدو أنّ الدولة في عهد السعيد فقدت أسطولها نهائياً، ففي سنة (645هـ/1247م) عندما أراد استرداد إفريقية من الحفصيين طلب من ملك صقلية أن يمده ببعض السفن⁽¹¹⁰⁾. وقد ساعد على هذا تقلص أراضي الدولة، الأمر الذي أفقد الموحّدين أهم دور صناعتهم، وذلك بخروج سبتة منذ سنة

(629هـ/1232م) عن أيديهم إثر ثورة أبي موسى أخي المأمون، ثم فقدهم لبحاية التي ضمها الحفصيون سنة (627هـ/1230م)⁽¹¹¹⁾.

11- الثورات والفتن بالمغرب والأندلس:

طبيعة بلاد المغرب قبليّة والقبائل لا تعترف بسلطة خارج نطاق القبيلة إلا تحت الظروف القاهرة فهي لا ترقى لفهم مسألة الدولة، وقد وعي ابن تومرت هذه الحقيقة، فكوّن هيئة استشاريّة من زعماء القبائل التي انخرطت في الدعوة، فحفظ القبيلة المصموديّة في إطار جماعي رعى وحدتها. فلمّا نجحت الثورة واجهت دولتها الوليدة ثورات عديدة من القبائل الأخرى التي فقدت مركزها بالبلاد؛ لأنّ خلفاء ابن تومرت لم يستوعبوا القبائل الجديدة في إطارهم التنظيمي الجديد، ولما كان الخلفاء الأوائل رجالاً أقوياء استطاعوا أن يفرضوا هيبة الحكم وسلطان الخلافة على المغرب والأندلس، وظلّت الدولة متماسكة حتى كانت خلافة الناصر فكان ذلك إيذاناً بتفككها وضياع أملاكها⁽¹¹²⁾. فقد شهدت الدولة عدّة ثورات واضطرابات عجز ولاة الأمر على احتوائها وإخمادها، ففي المغرب وجدت القبائل البربريّة عامة فرصتها مع الضعف السياسي والإداري والعسكري الذي أمّ بالدولة فقامت بعدّة ثورات محلية بالإضافة إلى ثورات القبائل المرابطيّة التي فقدت مركزها بسقوط دولتهم⁽¹¹³⁾. وأمّا الأندلس فقد كان ابنا غانية يحيى ومحمد المسوفيان ولاة لعلي بن يوسف على بعض ولايات الأندلس ففشلا في الاحتفاظ بما وفرّ محمد إلى ميورقة ومنورقة ويابسة واستبد بها، وظلّ على نهج المرابطين من الدعاء لبني العباس. ولما توفى خلفه ابنه أبو إسحاق فوفدت عليه بقايا المتونة وظلّ أبو إسحاق على علاقة طيبة بالموحدين دون أن يبايعهم، فلم يقنعهم ذلك فأرادوا الدعاء لهم في منابر ميورقة، فأرسلوا إلى بني غانية محذرين، وتوفى أبو إسحاق الميورقي قبل أن يرد عليهم، وخلفه ابنه علي فداخل جماعة من بحاية طمعاً بأخذها، ودخلها في سنة (580هـ/1184م) في غياب واليها، وملك قلعة بني حماد والجزائر ومليانة وأشير، واستطاع الجيش الموحيدي بقيادة السيد أبي حفص استعادة هذه المدن منه، وفرّ الميورقي إلى بلاد الجريد، وكتب لحركته فصل جديد ينهك الدولة ولا يقضي عليها على مدى خمسة عقود متتالية من الاستنزاف ممّا كان له الأثر المباشر في ضعف الدولة ومن ثم سقوطها⁽¹¹⁴⁾.

وخلال هذه الموجة الغامرة من الحن التي شهدتها الدولة الموحيديّة تبعاعاً، تتحفّز إسبانيا النصرانيّة، لانتهاز الفرصة السانحة، وتُنظّم متعاونة متفاهمة موحدة الهدف والصف، أخطر خطة، وأدق برنامج

لاسترجاع الأندلس تحت مسمى "الاسترداد"، وتتحدّد مصابير القواعد الأندلسية الكبرى، ومصابير الأمة الأندلسية كلها.

خاتمة:

أسفرت الدراسة عن عرض وتحليل لعوامل قيام دولة الموحدين وسقوطها بالمغرب والأندلس. وبفضل المادة التاريخية التي توافرت للبحث أمكن دراسة الموضوع وجمع شتاتة، وقد بينا في هذه الدراسة حسن استخدام ابن تومرت لأسلوب الوعظ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي جعله ينجح في الربط بين اعتناق أهالي بلاد المغرب الأقصى بشكل خاص لمذهبه وبين تخلّصهم من سياسة المرابطين الحازمة نحوهم. وأوضحنا أنّ السياسة المذهبية التي سلكها الخلفاء الموحدون في المغرب بصفة عامة، جعلت نجاح دعوة ابن تومرت وتقوية السلطان الموحي هو الهدف الأول والأخير، ممّا أعطى لهذه السياسة الصبغة الاستبدادية، إذ اتخذوا أسلوب القوة والعنف في محاربة الخارجين عن سلطتهم.

وقد أمكن الربط بين سياسة الموحدين الإدارية ومختلف النواحي الأخرى من مذهبية ومالية وعسكرية، فقد استأثروا بالحكم، وحصروا الوظائف الإدارية في أتباعهم ومتقلّدي مذهبهم وأبعدوا كل المخالفين لهم، هذا إلى جانب السياسة العسكرية، والتي لا يمكن أن تفصل عن الميادين الأخرى، فحين وضع الموحدون قواعد جهازهم العسكري ضاعفوا من نشاطهم الحربي محلياً وخارجياً، كما لم يقتصر دوره في قمع الثورات ورد الهجمات، بل حاولوا كسب مراكز جديدة، هدفهم في ذلك توسيع رقعة دولتهم وتكوين إمبراطورية قوية.

كذلك أمكن الربط بين ضعف الدعوة الموحدية في بلاد المغرب والأندلس، وبين ضعف العصبية القبليّة، وتشتيت أنصارها، عقب إلغاء عقيدة ابن تومرت التي عليها مدار الدولة، الأمر الذي كان له أثر بالغ في اختلال النظام السياسي، وانحيار الهيكل الإداري بالدولة، وبلا ريب أنّ هذا الضعف والاختلال أثر بشكل مباشر في التنظيم العسكري للدولة، ممّا جعل الهزائم تتوالى على الجيش الموحي، وقد رافق هذا الضعف الثورات والفتن وتقلّص أراضي الدولة والاختيار الاقتصادي، سواء بالمغرب أو الأندلس.

وبعد بيان أبرز العوامل التي أسهمت في قيام دولة الموحدين، ورصد أبرز أسباب تداعياها وسقوطها وفق منهج موضوعي، دون الإخلال بالإطار الزمني والمكاني للأحداث والوقائع، استخلصنا أبرز النتائج التي ترّبت عن هذه العوامل والأسباب، مع التحليل قدر الإمكان.

الهوامش والتعليقات:

- (1) المراكشي، عبد الواحد بن علي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة، 1963، ص 245؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، العبر وديوان المبتدأ والخبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، 2000م، 301/6.
- (2) ابن القطان، أبو محمد حسن بن علي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 36؛ بروفنسال، ليفي، الإسلام في المغرب والأندلس، ترجمة السيد محمود عبد العزيز سالم، القاهرة، 1956م، ص 265.؛ ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، رقم اللحل في نظم الدول، مطبعة التقدم الإسلامية، ط 1، تونس، 1329، ص 57؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 301/6.
- (3) ابن القطان، المصدر السابق، ص 88، 90، الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق محمد وجعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، 71/2؛ علام، عبد الله علي، الدعوة الموحدية، دار المعرفة، الرباط، 1964م، ص 35-36؛ النجار، عبد المجيد، المهدي بن تومرت، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 36.
- (4) مجهول، اللحل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1979م، ص 103؛ المراكشي، المصدر السابق، ص 245-246؛ ابن غلبون الطرابلسي، أبو عبد الله محمد بن خليل تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349، ص 77-78؛ ابن أبي دينار، أبو عبد الله القيرواني، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 1، المطبعة التونسية، 1286م، ص 107؛ عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001 م، 161/4؛ علام، الدولة الموحدية بالمغرب، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص 51.
- * تنسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ت: 324هـ/935م) وتنتهج أسلوب أهل الكلام في تقرير العقائد والرد على المخالفين. ينظر: عوف، فيصل بدير، علم الكلام ومدارسه، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، 1982م، ص 265-271.
- * تنسب إلى واصل بن عطاء الغزال، تميزت بتقديم العقل على النقل، وتعرف بعدة أسماء منها القدرية والوعيدية والعدلية، وسما معتزلة لاعتزال مؤسسها مجلس الحسن البصري بعد خلافه معه. ينظر: الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاي، دار المعرفة، بيروت، 1980م، 1/38؛ عوف، المرجع السابق، ص 193-199.
- (5) ابن خلدون، المصدر السابق 302/6؛ كحيل، عبادة بن عبد الرحمن، المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، ط 1 د.م، 1997م، ص 109؛ الغنאי، مراجع عقيلة، قيام دولة الموحدين، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1988م، ص 200-202.

- * نشأت الظاهرية في بغداد على يد داود بن علي الأصفهاني(ت:270هـ/883م) ويرجع ظهورها إلى الإسراف في استخدام القياس والالتزام به والذي أدى إلى اتساع الشقاق من الفروع والسنن إلى الأصول. ينظر: ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: روحية السويفي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص 180-181؛ ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1982م، ص 44؛ أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص، 531.
- (6) علام، الدعوة الموحدية، ص، 151-153؛ عبد الرازق، محمود إسماعيل، مذهب ابن تومرت من الوحدة الأيديولوجية إلى التوحيد السياسي، بحث ضمن كتاب فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1988م، ص 131-133.
- (7) البيدق، أبوبكر بن علي الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971م، ص13؛ ابن القطان، المصدر السابق، ص 76-77؛ ميراندا، أمبروسيو هوبيتي، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد أكمر، ط1، الدار البيضاء، 2004م، ص 41-43.
- (8) المصدر نفسه، ص16-25؛ الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد منصور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1966م، ص5، علام، الدعوة، ص 88-91.
- (9) المصدر نفسه، ص16-32؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/302؛ الزركشي، المصدر السابق، ص5؛ النجار، المرجع السابق، ص9.
- (10) المصدر نفسه، ص 27. 28؛ المراكشي، المصدر السابق، ص251-252؛ ابن أبي زرع، علي بن عبد الله، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق كارل يوحن، أوبسالة، 1833م، 1/112-111؛ السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، د.م، د.ت، 6/111.
- (11) المراكشي، المصدر السابق، ص252-254؛ السبكي، المصدر السابق، 6/111-113؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/303؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 1/112-113؛ علام، الدعوة الموحدية، ص104-105.
- (12) البيدق، المصدر السابق، ص 29. 33؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص112؛ السبكي، المصدر السابق، 6/114؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/303؛ ميراندا، المرجع السابق، ص 59-62؛ عنان، المرجع السابق، 4/173-172.
- (13) المراكشي، المصدر السابق، ص 253-255؛ السبكي، المصدر السابق، 6/117؛ عنان، المرجع السابق، 4/173.
- (14) البيدق، المصدر السابق، ص34-35، ص 124-123؛ مجهول، المصدر السابق، ص107.

- (15) المراكشي، المصدر السابق، ص 253-255؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 303/6؛ عنان، المرجع السابق، 175-173/4.
- (16) ابن القطان، المصدر السابق، ص82؛ مجهول، المصدر السابق، ص109-110؛ النجار، المرجع السابق، ص116-117.
- (17) المراكشي، المصدر السابق، ص، 259-260.
- (18) البيدق، المصدر السابق، ص35-39؛ الصلابي، علي محمد، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ط1، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2007م، ص452-460.
- (19) مجهول، المصدر السابق، ص 112؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 114/1.
- (20) ابن القطان، المصدر السابق، ص160-161؛ مجهول، المصدر السابق، ص115-116؛ عنان، المرجع السابق، 189-188/4.
- (21) المراكشي، المصدر السابق، ص، 263-264؛ ابن القطان، المصدر السابق، ص167-170؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 1/119؛ ابن الخطيب، المصدر السابق، ص58؛ حسن، حسن علي، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي القاهرة، 1980م، ص64.
- (22) ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب "قسم الموحدين"، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م، ص16-28؛ مجهول، المصدر السابق، ص131-139؛ ميراندا، المرجع السابق، ص128-130.
- (23) مجهول، المصدر السابق، ص148-150؛ المراكشي، المصدر السابق، ص 272-275.
- * مجموعة قبائل غزت بلاد المغرب وهذه القبائل هي بنو سليم وبنو هلال وأحلافهم من جشم والخلط والمعتل، وكانت مواطنهم بأرض الحجاز، ثم بعد ظروف سياسية مروا بها استقروا بصعيد مصر، حتى إذا انتقل العبيديون إلى مصر بدأت الخطوات الأولى في تهجير القبائل العربية إلى إفريقية. ينظر: ابن خلدون، المصدر السابق، 6/17 وما بعدها؛ حسن، المرجع السابق، ص307-308.
- (24) مجهول، المصدر السابق، ص135، 154؛ المراكشي، المصدر السابق، ص 293-294؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/28؛ الصلابي، المرجع السابق، ص463-465.
- (25) ابن أبي زرع، المصدر السابق، 1/130-131؛ شبارو، عصام محمد، الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص256؛ مؤنس، حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 2004م، ص218.
- (26) المراكشي، المصدر السابق، ص، 306-308؛ مجهول، المصدر السابق، ص155-158؛ ميراندا، المرجع السابق، ص210-211؛ الصلابي، المرجع السابق، ص461-463.
- (27) ابن عذارى، المصدر السابق، ص112، 113. 113. عنان، المرجع السابق، 5/46. 55. ميراندا، المرجع السابق، ص219-220.

- (28) البيدق، المصدر السابق، ص76؛ الزركشي، المصدر السابق، ص15؛ ميراندا، المرجع السابق، ص304-305.
- (29) ابن عذارى، المصدر السابق، ص207. 208. 215. 217. عنان، المرجع السابق 5/ 179-180، 192-193.
- * من قبيلة مسوفة، وكانوا يمتون بصلبة قرابة إلى بني تاشفين أمراء المرابطين، وفي عهد المرابطين قام بنو غانية بولاية دانية، فامتلكوا جزر البليار، واستقل محمد بن غانية بحكم هذه الجزر، وأقام فيها جاريًا على أمر المرابطين. ينظر: المراكشي، المصدر السابق، ص343-346؛ سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982م، ص716.
- (30) ابن خلدون، المصدر السابق، 6/325. 328؛ الزركشي، المصدر السابق، ص15؛ عنان، المرجع السابق، 5/148.151.
- * عن تفاصيل هذه المعركة ينظر: ابن عذارى، المصدر السابق، ص216-221؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2/145-150؛ الحميري، محمد بن عبد المنعم، صفة جزيرة الأندلس، تحقيق: إيلفي بروفنسال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1937م، ص12-13؛ ميراندا، المرجع السابق، ص355-358.
- (31) المراكشي، المصدر السابق، ص358-359؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/329-330؛ عنان، المرجع السابق، 5/197، 204-209.
- (32) المصدر نفسه، ص360، عنان، المرجع السابق، 5/229-234. 385.
- (33) ابن خلدون، المصدر السابق، 6/331-334؛ الزركشي، المصدر السابق، ص17-18؛ ميراندا، المرجع السابق، ص384-385.
- (34) ابن عذارى، المصدر السابق، ص249؛ مجهول، المصدر السابق، ص161؛ ابن الشماع، أبو عبد الله محمد بن احمد، الأدلة البيئية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، الدار العربية للكتاب، د.م، 1984م، ص49، 62؛ ميراندا، المرجع السابق، ص400-402.
- * عن تفاصيل هذه المعركة ينظر: ابن عذارى، المصدر السابق، ص263؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2/158-160؛ الحميري، المصدر السابق، ص137-138؛ ميراندا، المرجع السابق، ص418-424؛ الصلابي، المرجع السابق، ص533-536.
- (35) مجهول، المصدر السابق، ص161؛ شبارو، المرجع السابق، ص267-269.
- (36) المصدر نفسه، ص161-169؛ شبارو، المرجع السابق، ص271؛ الصلابي، المرجع السابق، ص540.
- (37) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/198؛ الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، روت، 1994م، ص188.
- (38) المصدر نفسه، 1/198.
- (39) المصدر نفسه، 6/299.
- (40) المصدر نفسه، 1/198-199.

- (41) الجابري، المرجع السابق، ص 189.
- (42) ابن خلدون، المصدر السابق، 6/359-360؛ موسى، عز الدين عمر، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983م، ص87؛ موسى، الموحدون في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 40.
- (43) حسن، المرجع السابق، ص 98-99؛ موسى، دراسات، ص 87.
- (44) ابن خلدون، المصدر السابق، 6/37.
- (45) عزاوي، أحمد، رسائل موحدية، ط1، منشورات الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2001م، 2/75.
- (46) العبادي، أحمد مختار، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ص 110-111؛ حسن، المرجع السابق، ص 56.
- (47) موسى، الموحدون، ص 112، 144.
- (48) المراكشي، المصدر السابق، ص 256؛ موسى، دراسات، ص 52.
- (49) مجهول، الحلل، ص 145، مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ص 181، 187؛ 209 - 211؛ بروفنسال، مجموع رسائل موحدية، معهد العلوم العليا المغربية، الرباط، 1941م، ص 215؛ موسى، الموحدون، ص 52.
- (50) مجهول الاستبصار، ص 210-213؛ موسى، الموحدون، ص 52.
- (51) موسى، الموحدون، ص 52-53؛ حركات، إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الرباط، 2000م، 1/337-340.
- (52) ابن القطان، المصدر السابق، ص 188. 203؛ حسن، المرجع السابق، ص 139-140.
- (53) حسن، المرجع السابق، ص 95-96؛ موسى، الموحدون، ص 67-69.
- (54) المرجع نفسه، ص 77-78، 139-140.
- (55) الغنאי، سقوط دولة الموحدين، ط 2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988م، ص 238-241؛ موسى، الموحدون، ص 114؛ حسن، المرجع السابق، ص 139-140.
- (56) موسى، دراسات، ص 91-92؛ حسن، المرجع السابق، ص 107-109.
- (57) حسن، المرجع السابق، ص 292-322.
- (58) موسى، الموحدون، ص 249؛ 217-229؛ عنان، المرجع السابق، 5/308-310.
- (59) مجهول، الحلل، ص 148؛ المراكشي، المصدر السابق، ص 296؛ موسى، الموحدون، ص 251-261.
- (60) موسى، دراسات، ص 65؛ موسى، الموحدون، ص 265-272.
- (61) مجهول، الاستبصار، ص 107؛ أبو شامة المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، 4/111-121؛ موسى، الموحدون، ص 273-274.

- (62) الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 243-244؛ موسى، دراسات، ص 80-81؛ بولطيف، لخضر محمد، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2009م، ص 366-367.
- (63) عزاوي، المرجع السابق، 1/ 75-76؛ بو لطيف، المرجع السابق، ص 366؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 63-68.
- (64) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 171-172؛ المراكشي، المصدر السابق، ص 340، 352-353؛ موسى، دراسات، ص 81-82.
- (65) المراكشي، المصدر السابق، ص 358؛ موسى، دراسات، ص 82.
- (66) ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2/ 162؛ موسى، دراسات، ص 82؛ الصلابي، المرجع السابق، ص 544.
- (67) موسى، دراسات، ص 82-83؛ الصلابي، المرجع السابق، ص 544-546.
- (68) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 269-275؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 247-250.
- (69) حرکات، المرجع السابق، 1/ 296-297؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 274-275.
- (70) ميراندا، المرجع السابق، ص 162-164؛ موسى، دراسات، ص 86؛ دندش، عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص 136-138.
- (71) حرکات، المرجع السابق، 1/ 298؛ عزاوي، المرجع السابق، 2/ 190-191.
- (72) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 270، 360؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/ 392.
- (73) ابن خلدون، لمصدر السابق، 6/ 380-381.
- (74) المصدر نفسه، 6/ 390-392.
- (75) حرکات، المرجع السابق، 1/ 285-289؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 245-246.
- (76) المرجع نفسه، 1/ 289-294؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 246-250.
- (77) ابن القطان، المصدر السابق، ص 189-190؛ ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن محمد، المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق عبد الله التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 149.
- (78) بروفنسال، رسائل موحدية، ص 158.
- (79) المراكشي، المصدر السابق، ص 240.
- (80) مجهول، الحلل، ص 164-165؛ حرکات، المرجع السابق، 1/ 291.
- (81) ابن خلدون، المصدر السابق، 6/ 341؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ص 286؛ مجهول، الحلل، ص 136؛ حرکات ص 290.
- (82) تورنو، روجي لي، حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ترجمة أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1982م، ص 110.

- (83) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 294-295؛ موسى، دراسات، 107-108؛ عزاوي، المرجع السابق، 200/2.
- (84) ابن خلدون، المصدر السابق، 341/6؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 254-256.
- (85) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 293-294؛ موسى، دراسات، ص 56-57؛ حركات، المرجع السابق، 291-290.
- (86) ابن أبي زرع، المصدر السابق، 158-156/2؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 238-239؛ موسى، دراسات، ص 92.
- (87) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 304؛ موسى، دراسات، ص 92.
- (88) ابن خلدون، المصدر السابق، 339 / 6، 342، 348؛ موسى، دراسات، ص 92.
- (89) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 329؛ موسى، دراسات، ص 92-93.
- (90) ابن خلدون، المصدر السابق، 299/6.
- (91) المصدر نفسه، 340 / 6؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2 / 165؛ موسى، دراسات، ص 104.
- (92) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 303-306، ص 327-330؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 343/6-344؛ موسى، دراسات، ص 104.
- (93) ابن خلدون، المصدر السابق، 37/6-38؛ حسن، المرجع السابق، ص 309-310؛ 314؛ العبادي، المرجع السابق، ص 111-112؛ عزاوي، المرجع السابق، 68/2-69.
- (94) بروفنسال، رسائل، ص 119.
- (95) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 271-273؛ تورنو، المرجع السابق، ص 107-108؛ حركات، المرجع السابق، 295/1.
- (96) ابن خلدون، المصدر السابق، 37/6؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ص 284؛ القبلي، محمد، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، ط1، دار توفيق للنشر والتوزيع، الرباط، 1997م، ص 47.
- (97) المصدر نفسه، 38/6؛ ميرندا، المرجع السابق، ص 474-475.
- (98) حسن، المرجع السابق، ص 317-318؛ حركات، المرجع السابق، 295/1؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 263-264.
- (99) موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003م، ص 176-177.
- (100) بوقطيب، الحسين، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات مطبعة النجاح، الرباط، 2002م، ص 109-110.
- (101) تورنو، المرجع السابق، ص 104؛ عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط2، دار الكتاب، بيروت، 1960م، 1 / 176-178؛ عزاوي، المرجع السابق، 2 / 188؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 265-268.

- (102) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 407-408؛ موسى، دراسات، ص 94.
- (103) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أحمد، الكامل في التاريخ، تحقيق محمد الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، 10/259-260؛ موسى، دراسات، ص 93-94.
- (104) المصدر نفسه، 9/431-432؛ موسى، دراسات، ص 95.
- (105) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 386، 388؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2/166، 172؛ موسى، دراسات، ص 95-96.
- (106) المصدر نفسه، ص 281، 285؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2/170، موسى، دراسات، ص 96.
- (107) المصدر نفسه، ص 435؛ 443-442؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/348-351؛ موسى، دراسات، ص 96.
- (108) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 257؛ موسى، دراسات، ص 97.
- (109) ابن أبي زرع، المصدر السابق، 2/183؛ موسى، دراسات، ص 97.
- (110) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 385؛ موسى، دراسات، ص 97.
- (111) المصدر نفسه، ص 294؛ موسى، دراسات، ص 98.
- (112) الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 232-238؛ موسى، دراسات، ص 78-79.
- (113) المرجع نفسه، ص 98-100.
- (114) ابن عذارى، المصدر السابق، ص 239-240، 254-256؛ الغنای، سقوط دولة الموحدين، ص 215-219؛ موسى، دراسات، ص 100-101؛ الصلابي، المرجع السابق، 2/543.